الفصل الثانى

القضايا الحديثة فى علم الاجتماع العسكرى

يناقش الباحث فى هذا الفصل التحليلات السوسيولوجية لخمس قضايا اساسية فى علم الاجتماع العسكرى وهى قضايا التجنيد التطوعى والنقابية العسكرية وقضايا قوات حفظ السلام الدولية وقضايا الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح ثم قضايا تجنيد المراة .

وقد ركز الباحث على تحليل هذه القضايا للاعتبارات الاتية :

الاعتبار الأول :

ان هذه القضايا تمثل احدث ما يدور بين علماء الاجتماع العسكرى من مناقشات سواء داخل الولايات المتحدة او خارجها وهى تبين بالتالى كيف تطور علم الاجتماع العسكرى وامتد لتحليل موضوعات لم تكن خاضعة للتحليل السوسيولوجى من قبل .

الاعتبار الثانى :

ان مناقشة قضايا التجنيد التطوعى فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية لا تعنى ان دول العالم الثالث بعيدة عن هذا الأمر . فمصر مثلا تأخذ بهذا النظام بالاضافة الى نظامها الاساسى فى التجنيد وهو التجنيد الالزامى كما تعتمد السودان اعتمادا كليا على التجنيد التطوعى . وقد يبدو انه ليس من المفيد الآن مناقشة الآثار المترتبة على تطبيق نظام نقل احتمالات الأخذ به فى بلدنا ، لكن النظر المتعمق فى الموضوع يوحى بأن الأخذ به فى

المستقبل امر ليس بعيد الاحتمال ، فهناك توسع فى الانتفاع بالتكنولوجيا العسكريه المتطورة وهناك ايضا اتجاهات سلبية من بعض الشباب نحو الخدمة الالزامية وهما بالذات العاملان اللذان اديا الى التفكير فى الاعتماد على التجنيد التطوعى .

الاعتبار الثالث :

ان مناقشة قضايا النقابية العسكرية حتى وان لم تكن مرتبطة بقضايا التجنيد التطوعى فانها لا يجب ان تخرج عن دائرة التحليل السوسيولوجى فلو اعتبرنا ان الفروق بين النسق العسكر والأنساق الاجتماعية الاخرى ليست فروقا كبيرة فان هذا يعنى انه يمكن للنسق العسكرى ان ينال نفس الحقوق التى تنالها الانساق الاخرى كالحق النقابى مثلا .

الاعتبار الرابع :

ان اهمية التحليل السوسيولوجى لقوات السلام الدولية لا تكمن فقط فى كونها احد الميادين الحديثة لعلم الاجتماع العسكرى بل لاننا فى منطقتنا لسنا بعيدين عن تأثير هذه القوات .

الاعتبار الخامس :

قد يبدو لأول وهلة انه ليست هناك علاقة بين بحوث علم الاجتماع وبين قضايا الرقابة على السلاح ونزعه . ولكن القاء اضواء على دور العلماء الاجتماعيين فى هذه القضايا قد يكون امرا هاما وجديدا فى نفس الوقت .

أولا : قضايا التجنيد التطوعى All Volunteer Forces

اهتم السوسيولوجيون بدراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن التحول من نظام التجنيد الالزامى الى التجنيد التطوعى خاصة بعد ان اتجهت الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية الصناعية الى تطبيقه . وارتبط تطبيق هذا النظام بتخفيض حجم القوات العسكرية تخفيضا كبيرا . وقد لجأت الولايات المتحدة الى تطبيق هذا النظام فى السبعينات . كما ادخلته بريطانيا

فى عام ١٩٦٠ وكثر النقاش فى هولندا حول تطبيقه ، كما دافع هيلموت شميت Helmt Schmidt وزير الدفاع الأسبق فى المانيا الغربية عنه وكان هناك جدل كبير فى كل من ايطاليا وفرنسا حول اهميته فى الأمن الداخلى وفى العلاقات الدولية .

وتشير الاتجاهات التى أمكن الوقوف عليها فى دول المعسكر الشرقى الى أن هناك معارضة فى بولندا لنظام التجنيد الالزامى كما يبحث الاتحاد السوفيتى مسأله تطبيقه .

وهناك عاملين أساسيين أديا الى التفكير فى تطبيق نظام التجنيد التطوعى.

١ ــ التكنولوجيا العسكرية :

ادى التقدم فى التكنولوجيا العسكرية وما صاحبه من تقدم فى الاسلحة النووية الى آثار هامة على النسق العسكرى . ومن أهم هذه الآثار ان أصبحت السيطرة فى ميدان المعركة للسلاح الجوى وفقد سلاح المشاة مزاياه القتالية التى كان ينفرد بها . ولم تعد هناك حاجة شديدة بالتالى الى الأعداد الكبيرة من أفراد المشاة أو الى أنشطة القتـــال التقليدية . بل ازدادت الحاجة الى المختصين الفنيين مما ادى الى أعادة النظر فى حجم القوات القائمة بالعمليات العسكرية .

٢ ــ اتجاهات الجيل الجديد نحو الخدمة العسكرية :

ادى تدخل الولايات المتحدة فى جنوب شرقى آسيا وفى فيتنام الى ظهور اتجاهات بين الشباب تعارض الخدمة الالزامية التى يرى الشـــباب فيها حدا من حريته الشخصية وتعطيلا له عن التقدم فى سياقه المهنى . كما انه قد حدث أستياء بين شباب المانيا الغربية بسبب الخدمة الالزامية وانتهت المناقشات حول هذا الموضوع الى أنه يمكن حل مختلف المشاكل الأجتماعية والنفسية المترتبة عليه بتطبيق نظام التجنيد التطوعى .
(Janowitz, 1972, p. 11)

وقد أحدث التجنيد التطوعى ردود فعل مختلفة بين الخبراء والعامـــة

ويمكن اجمال رودود الفعل هذه فى اتجاهين اساسيين احدهما مؤيد والآخر معارض .

١ ــ الاتجاهات المؤيدة للتجنيد التطوعى :

يركز المؤيدون لهذا النظام على الزاويتين العسكرية والاقتصادية ويعتمدون فى تبرير وجهة نظرهم على العوامل الآتية : ــ

(أ) الكفاءة العسكرية :

يرى المؤيدون لهذا النظام ان القوات المحترفة وحدها هى القادرة على تشغيل المعدات العسكرية بكفاءة كبيرة وذلك لاعتمادها على التدريب السريع والمستمر . فى حين يعتمد التجنيد الالزامى على التدريب المتكرر والمؤقت وتوفر الاحتياط وهى أمور يصعب معها فى كثير من الاحيان تطبيق هذا النظام .

(ب) مشاكل التعبئة :

يؤدى نظام الأحتياط من وجهة النظر التكتيكية الى مشاكل حادة فى الأمداد والتموين والاعاشة وخاصة فى حالات الطوارىء التى تتطلب تعبئة وحدات عسكرية كبيرة فى ايام وساعات قليلة وذلك على عكس القوات المحترفة المعدة للتحرك فى اى وقت .

(ج) ضياع الاعتمادات المالية :

يؤكد المؤيدون لهذا النظام أن التجنيد الالزامى يتسبب فى ضياع اعتمادات مالية من المفروض أن تخصص لتجنيد وتدريب أفراد جدد من السهل اعدادهم للتحرك فى اى وقت .

٢ ــ الاتجاهات المعارضة للتجنيد التطوعى :

يعتمد المعارضون لتطبيق هذا النظام على عوامل اجتماعية وسياسية يجملونها فى الآتى :

(أ) منافسة سوق العمل المدنى :

يرى أصحاب هذه الاتجاهات ان التجنيد التطوعى يعتمد على عنصر

الارادة الذاتية لاختيار القوات المسلحة كسياق مهنى ، وهو عرضة بالتالى للعوامل السائدة فى سوق العمل المدنى كظروف الدخل والمكانة الاجتماعية ولهذا تجد القوات المسلحة صعوبة شديدة فى جـــذب افضل الأفراد اليها ممن يستطيعون التعامل مع المعدات المعقدة على اعتبار ان مكانتها الاجتماعية والأعمال المسندة لأصحابها تعتبر فى مرتبة ادنى من غيرها . ومن ثم فانه لن ينضم اليهـــا الا الهامشـــيون وذوو المكانة الاجتماعية المنخفضة فى المجتمع ، وهذا من شانه أن يـــؤثر على المستوى المهنى العالى الذى يجب على القوات المســـلحة ان تحافظ عليه . وأن تعمل على تقويته .

(ب) عدم التمثيل المتساوى للفئات المختلفة فى المجتمع :

يرى المعارضون للتجنيد التطوعى انه لا يحقق التمثيل الكامل للفئات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع مثلما يحققه التجنيد الالزامى . والتمثيل الذى يحققه التجنيـــد التطوعى هو تمثيل من نوع خاص ، بمعنى انه تمثيل للأفراد ذوى الهيبة الاجتماعية الدنيا والأقليات التى يمارس ضدها نوع من التمييز فى المجتمع والتى ترى فى القوات المسلحة قناة جيدة للحراك الاقتصادى والاجتماعى .

(د) الاختلاف فى وجهات النظر بين القوات المسلحة والمجتمع فى القضايا الداخلية والخارجية :

يؤدى عدم التمثيل الكامل لفئات المجتمع فى القوات المسلحة الى وجود وجهات نظر مختلفة بين القوات المسلحة والمجتمع فى مجال السياسة الداخلية والخارجية اذ قد تتسم اتجاهات القوات المسلحة بالتحفظ بينما قد تكون اتجاهات باقى قطاعات المجتمع حرة . وهذا من شانه أن يؤدى الى حدوث ظاهرة الأغتراب بين القطاعين المدنى والعسكرى (Lissak, p. 1)

(د) اختلال مفهوم المواطنة : Citizenship

يقوم هذا المفهوم على اساس ان جميع افراد المجتمع مواطنون فيـــه

لهم جميع الحقوق وعليهم جميع الواجبات . وبما انهم مواطنون فى المجتمع فان عليهم جميعا ان يتحملوا واجب الدفاع عنه وحمل السلاح فى حالة تعرضه لأى اعتداء . ويحقق نظام التجنيد الالزامى هذه الفكرة بصورة واضحة ، وابرز مثال لذلك هو مطالبة الزنوج فى الولايات المتحدة بالانخراط فى سلك الجندية فى الحربين العالميتين كتعبير عن طموحهم الى مواطنة كاملة ، ولهذا قد يحدث اختلال فى مفهوم المواطنة بتطبيق فكرة التجنيد التطوعى . (Janowitz, 1972, pp. 13–14)

ولم تقطع البحوث السوسيولوجية فى هذه القضايا شوطا بعيدا ، الا انه تجرى حاليا فى الولايات المتحدة دراسات حول تقييم نظام التجنيد التطوعى وخاصة فى فترة الخمس سنوات الأخيرة من ٣٠ يونيو ١٩٧٣ الى ٣٠ يونيو ١٩٧٨ وهى الفترة التى أعتمدت فيها الولايات المتحدة على نسق عسكرى قائم على التجنيد التطوعى الكامل . وتحاول هذه الدراسات الكشف عن آثار تطبيق هذا النظام على القوات المسلحة من زوايا الكم والتكوين الاجتماعى والكفاءة العسكرية وكذلك عن آثاره على التكامل القومى والقيم القومية ثم على المنظور العسكرى والسياسة الخارجية للولايات المتحدة . (١)

***

ثانيا : النقابة العسكرية : Military Syndicalism

ينتظم أفراد كل مهنة فى تنظم نقابى يدافعون من خلاله عن مصالحهم وحقوقهم ويؤدى تحول القوات المسلحة الى نظام التجنيد التطوعى الى اثارة التساؤل حول احتمالات تبنيها لعلاقات العمل السائدة فى القطاع المدنى وما يتبع ذلك من احتمالات التفكير فى انشاء نقابات خاصة بالأفراد العسكريين تدافع عن مصالحهم وحقوقهم وتعمل على الحصول على مكاسب لهم ويولى السوسيولوجيون هذا الأمر اهمية كبيرة بسبب الدور الحساس للقوات المسلحة فى الدفاع عن البلاد ضد

---

(١) دراسة تحت المراجعة والطبع للدكتور جانوتز نوه عنها الباحث

الهجوم الخارجي وما يحتاجه من متطلبات قد لا تتفق مع ما تستخدمه النقابات من اجراءات الحفاظ على حقوقها كالمفاوضات والاضراب .

المؤيدون لفكرة النقابات العسكرية :

يرى المؤيدون لفكرة انشاء النقابات العسكرية ان مثل هذه النقابات يمكن ان تمثل مصالح الافراد العسكريين وتعتبر افضل الوسائل للمحافظة على حقوقهم القانونية والدستورية ، كما تعتبر ايضا وسيلة للتكيف مع التغييرات الثقافية والاجتماعية التى تحدث حول القوات المسلحة شأنها فى ذلك شان اى تنظيم آخر فى المجتمع (٢) .
(Broedling, 1977, p. 7)

ويرى المؤيدون لهذه الفكرة ايضا ان القوات المسلحة تختلف عن غيرها من التنظيمات الأخرى فى ان لأفراد هذه التنظيمات الحق فى اختيار الاعمال التى يقومون بها بينما لا يتمتع العسكريون بهذا الحق ولا تكون الفرصة متاحة للقوات المسلحة عادة فى منافسة التنظيمات الاخرى فى المجتمع مما يؤدى الى الاقلال من رضا العسكريين عن اعمالهم. وهذا يؤدى بدوره الى ان يحجم الشباب عن الالتحاق بالقوات المسلحة ويفضل العمل المدنى عليها وان يفكر الملتحقون بها فى تركها بعد انتهاء التزاماتهم العسكرية . ولهذا فان النقابات العسكرية تعتبر ضمانا لتجنب مثل هذه الأمور . (Segal, D., 1977, p. 47)

المعارضون لفكرة النقابات العسكرية :

تتركز وجهات نظر المعارضين لفكرة النقابات العسكرية فى النقاط الآتية :

١ ــ ان الأخذ بها يعتبر تهديدا خطيرا للأمن القومى وسيؤدى الى تدمير القيم والمعايير الجماعية الهامة واضعاف فعالية القوات المسلحة .

٢ ــ ان تكوين هذه النقابات متوقف على توافر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تخلق بيئة يمكن ان تؤدى فيها هذه

النقابات وظيفتها وعلى درجة استفادة العسكريين من قيامها والحقوق الممنوحة لهم فى التفاوض مع الحكومة . (Bell, 1977, p. 88)

٣ ــ ان هناك احتمالا بتزايد نفوذ هذه النقابات وعدم اقتصاره على الجوانب المتعلقة بظروف العمل فى القوات المسلحة ، فقد تمتد اهتمامات هذه النقابات لتشمل التعرض للسياسة العسكرية فينتج عن ذلك آثار ليست فى صالح البلاد اذا كانت هذه السياسة موضع جدل ونقاش وتفاوض .

٤ ــ ليس هناك ما يضمن عدم التحيز الحزبى للنقابات العسكرية ، اذ توضح تجربة الدول الصناعية ان النقابات قد ربطت نفسها بأحزاب اليسار والوسط ومن ذلك الارتباط بين النقابات الكبرى والحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة،اذ من المفروض ان يكون العسكريون محافظين والا تكون لهم ميول متميزة لحزب معين ، ولو حدث ذلك فانه يؤدى الى نمط جديد من العلاقات المدنية العسكرية .

٥ ــ قد يؤدى انشاء النقابات العسكرية الى حدوث اضطراب فى مفاهيم التصور الذاتى العسكرى التقليدى والشرف العسكرى اذ سيتوقف قبول الكثير من الامور على الاقتناع بها أولا بدلا من تنفيذها الفورى اعتمادا على عوامل التضحية والواجب . واذا رغب العسكريون فى الاحتفاظ بهذه التصورات الذاتية وبأهمية الشرف العسكرى فسيجدون انفسهم فى مواقف صراعية تعود الى موقف النقابات ذاتها من هذا الموقف الذى قد لا يعول كثيرا على هذه العوامل ويؤكد على التفاوض والمساومة بدلا منها .

٦ ــ يرى المعارضون للنقابات العسكرية ان السماح بها يتسبب فى ان يكون الاهتمام برفاهية الافراد على حساب انجاز المهمة فى المعركة.

ولكن كيف يمكن ان نتصور شروط العضوية وعمليات صنع القرار والشروط التى يجب ان تتوافر فى المفاوضين فى حالة قيام هذه النقابات .

(أ) العضـــوية :

توضح الخبرة الاوربية فى هذا المجـــال ان العضوية تشمل كل افراد القوات المسلحة بغض النظر عن رتبتهم وسواء كانوا ضباطا أم ضباط صف أم جنودا .

(ب) صنع القرار :

لن تكون قرارات سياسة الافراد وظـــروف العمـــل موكولة تمامـــا للادارات العسكرية بل سيكون مطلوبا من هذه الادارات ان تتشاور مـــع النقابات فى هذه الامور ولن يصدر القرار من اعلى الى اسفل بل ســـيكون هناك تياران من الافكار والمعلومات التى يتم تبادلها من أعلى ومن اسفل .

(ج) الشروط التى يجب توافرها فى المتفاوضين :

لابد ان يتوافر لهذه النقابات فى حالة قيامها هيئة من المتخصصين فى اسلوب المفاوضات ممن تتوافر فيهم الكفاءة للتعامل مع الموضوعات الخاصة بعلاقات العمل بالاضافة الى القانونيين المتخصصين فى اجراء وتفسير مواد المفاوضات على ان يتلقى هؤلاء المتخصصون تدريبات اساسية تمكنهـــم من فهم اتفاقيات التفاوض وذلك حتى تتمكن النقابات من اداء وظيفتها .

والنقطة الاخيرة فى هذا الموضوع هى الفرق بين هذه النقابات وغيرها من النقابات الاخرى للمهن غير العسكرية . والواقع ان هذا الفرق يبرز من خلال القيود التى تفرض على هذه النقابـــات فيمـــا يتعلق بطبيعتهـــا ومسؤلياتهم .

ويمكن اجمال هذه القيود فيما يلى كما توضحها خبرات البلاد الاوربية

١ ــ تكون امتيازات العسكريين حقوقا مكتسبة تحتفظ الادارة العسكرية بكل هذه الحقوق ولن يكون هناك تفاوض بشأنها .

٢ ــ لن تكون هناك مفاوضات حول مهمة القوات المسلحة وميزانيتهـــا وقوتها البشرية وتكنولوجيتها وامنها الداخلى .

٣ ــ لن تكون هناك عضوية مفروضة فى هذه النقابات .

٤ — لن يكون لهذه النقابات الحق فى الاضراب .
٥ — يعطل عمل النقابات العسكرية بالكامل فى اوقات الطوارىء القومية. ويعطى هذا الحق للرئيس لتجنب اى مخاطر على الأمن القومى .
٦ — توضع قيود على الاتجاهات السياسية لهذه النقابات حتى لاتتحيز لحزب سياسى معين . (Persely, 1977, p. 179)

ثالثا : قضايا قوات حفظ السلام الدولية : (Moskos, 1976, p. 4)
SOCIOTOGY OF THE U.N. PEACE KEEPING FORCES

اوضح تشارلز موسكوس Charles Moskos ان التحليل السوسيولوجى لقوات حفظالسلام الدولية يجب ان يهتم اساسا بالديناميات الداخلية والابعاد المختلفة التى تساهم فى اعادة بناء النسق العسكرىالذى هو متميز بطبيعته ويتجه دائما الى استخدام القهر والعنف — وتزداد اهمية النتائج السوسيولوجية بقدر نجاحها فى تحقيق هذا الهدف ويشتق موسكس هذا الهدف من تعريفه لقوات حفظ السلام التى يصفها بأنها « كيان عسكرى يتكون من عسكريين ينتمون الى دول متعددة ويعملون تحت قيادة دولية غير متحيزة ويلتزمون بالحد الادنى المطلق فى استخدام القوة لمنع العدوات العسكرية او الحد منها . ولا يقتصر مفهوم هذه القوات على أفرادها العسكريين فقط بل يشمل تلك الجماعات التى تقوم بمهام محدودة مثل جماعات الملاحظة والدوريات وما شابه ذلك .

وقد قام موسكوس باول تحليل سوسيولوجى تفصيلى لقوات حفظ السلام الدولية وذلك فى الدراسة التى اجراها فى قبرص فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات وكان يهدف منها الى فهم العوامل الاجتماعية التى تساعد او تعوق اداء هذه القوات لمهمتها .

وقد درس موسكوس المؤلفات التى كتبها العلماء المتخصصون حول قضايا القوات الدولية وما تتضمنه من بحوث فى العلاقات الدولية ونظرية السلام وحل الصراع ... وحاول أن يستخلص من هذه المؤلفات بعض الفروض التى قام بالتحقق من درجة صدقها وصاغ هذه الفروض على النحو التالى : —

١ ــ ان الوسط السياسى والعسكرى لجنود الدول المشتركة فى هــذه القوات له دور قوى فى ميولهم لاستخدام القوة بمعنى ان اكثر الجنود ميلا لاقرار اخلاقيات المحافظة على الأمن هم جنود الدول المحــايدة على اعتبار انه ليست لدى هؤلاء الجنود أية اتجاهات عدائية وبالتالى فانهم لا يتحيزون حينما يوكل اليهم مهام خاصة فى حفظ السلام وهذا يعنى ان الدول الكبرى لا تعتبر شريكا مناسبا فى عمل هذه القــوات وذلك بسبب تاريخ مؤسساتها العسكرية المعتمد على العنف .

٢ ــ ان الاحساس غير القوى بالقومية لدى جنود الدول المحايدة يــزيد من احتمالات اقرارهم للســلطة الدولية . ويعنى هذا ان للثقــافة السياسية تأثيرا ايجابيا على ميول هؤلاء الجنود للتوحد الدولى والتى تعتبر امرا ناتجا عن احتوائهم المستمر فى اعمال دولية . ويختلف الامر لدى جنود الدول الكبرى الذين يصعب عليهم التخلى عن مبدأ السيادة فى العمليات الدولية لأن الدول التى ينتمون اليها اعتادت ان تلعــب دورا عالمــيا مستقلا .

٣ ــ ان طبيعة تدريب قوات حفظ الســلام لها دور هام فى تســهيل نمو اخلاقيات المحافظة على السلام بين افراد هذه القوات ، ولا يعنى هذا ان التدريب العسكرى التقليدى سواء كان فى دول كبرى او صــغرى يعمل على تنشئة الافراد على قبول العنف او يحفز لديهم الرغبةفىكسب المعارك وانما يعنى ان قوات حفظ السلام الدولية فى تجنبها للعنــف واتجاهها نحو المفاوضات والصلح تعتمد على تدريب خاص يعمــل على تشربها لهذه المبادىء ولا يقوم على القهر بل على استخدام الحد الادنى من القوة .

٤ ــ ان المساهمة فى عمليات حفظ السلام قد يؤدى الى تغذية القيم العالمية بين جنود هذه القوات . ويعنى انه اذا كان الشرط الجوهرى للتنشئه العسكرية هو ولاء الجنود لدولة معينة فانه وبناء على هذا سيتجــه جندى القوات الدولية الى البحث عن ولاء فوقى وهو الولاء لقيــادة الامم المتحدة .

٥ ــ ارتباط متغيرى العالمية والمحافظة على الأمن : يرى موسكوس أن هذين المتغيرين متشابهان ويعملان معا وهما غاليا القيمه من وجهة نظر منظور السلام وهما بهذا وجهان لعملة واحدة هى حفظ السلام .

٦ ــ انه لابد من ان يعاد تحديد بناء المهنة العسكرية المعاصرة بحيث تشمل مواجهة متطلبات دور حفظ السلام . ويلاحظ دائما ان هناك فصلا كبيرا بين متطلبات حفظ السلام ومهام القوات المسلحة التقليديه التى تعتمد اساسا على الولاء المحلى واستخدام السلاح لغرض معين فى حين أن مهمة حفظ السلام تعتمد على مقاييس غير قهرية وانجاز مهام غير متحيزة . وهذا هو المفهوم الجديد الذى يرى موسكوس ان الحاجة اليه يجب أن تكون من اهداف المهنة العسكرية المعاصرة .
وقد قام موسكوس باختبار الفروض السابقة أثناء دراسته الميدانيه على هذه القوات فى قبرص وتبين له الآتى :

١ ــ أن الألتزام باخلاقيات حفظ السلام ليس قاصرا على جنود الدول المحايدة .... وأوضحت دراسته انه لم تكن هناك اختلافات سلوكية بين الجنود من مختلف القوميات للالتزام بالمستويات السلوكية فى حفظ السلام . ولم يجد ان هناك ارتفاعا أو انخفاضا فى درجة الألتزام بهذه المستويات لدى جنود قومية معينة ولم يكن سلوك الضباط والجنود البريطانيين مثلا ــ وهم يمثلون أفراد قوة كبرى فى قبرص ــ مختلفا عن سلوك الضباط والجنود المنتمين الى كندا والنرويج وايرلندة ــ كدول محايدة ــ وهذا يعنى أن القوات الدولية كانت متوافقة مع محك المعيار الأمنى (حفظ السلام) وان هذا المتغير مستقل بدرجة كبيرة عن عوامل الأحتواء العالمى . ولم يتبين له بصفة عامة أن الوسط العسكرى والوسط السياسى اللذين ينتمى اليهما أفراد هذه القوات كان لهما تأثيرا مباشرا على ميولهم لأستخدام القوة فى مهام حفظ السلام .

٢ ــ الخبرة المشتركة تؤدى الى التزام الأفراد بالمعايير الأمنية : ــ تبين

لموسكوس أن التزام الأفراد بالمستويات الأمنية كان ناتجا عن خبرة مشتركة فى ميدان حفظ السلام تحصلوا عليها من خلال ادائهم لمهامهم — اكثر من كأمر ناتج عن تدريب وتوجيه سابقين . وقد ظهر هذا الالتزام فى قبرص على الرغم من اختلاف الأفراد فى سياسة التجنيد والتشكيلات العسكرية فى البلاد التى قدموا منها .

٣ — المشاركة فى عمليات حفظ السلام لا تغذى القيم الدولية بين الجنود وذلك على خلاف ما هو شائع فى المؤلفات الخاصة بالقوات الدولية — وتبين هذه الدراسة ان جنود هذه القوات لم يتجهوا الى أن يكونوا اكثر عالمية على امتداد خدمتهم فى هذه القوات . وقد ذكر ثلث الضباط فى قبرص انهم أصبحوا اقل عالميه منذ وصولهم اليها . وذكر الربع فقط انه أصبح اكثر عالمية . أما الباقون فقد اشاروا الى ان وجهة نظرهم الخاصة بالسلطة العسكرية لم تتغير . وهذا يعنى وضوح انخفاض درجة التوحد الدولى لدى هذه القوات . صحيح أن بعض الضباط أصبحوا أكثر عالميه فى اتجاهاتهم ولكن ذلك يعتبر استثناء وليس نتيجة للخدمة فى هذه القوات

كما لم تبين الدراسة أن جنود الدول المحايدة كانوا اكثر ميلا لتأييد الدولية من جنود الدول الكبرى .

٤ — عدم الارتباط بين متغيرى العالمية والمحافظة على الأمن : — اوضحت هذه الدراسة عدم وجود ارتباط بين هذين المتغيرين . وبهذا لا يعتبر المتغير الأول شرطا ضروريا كافيا للمتغير الثانى .

٥ — المهنية العسكرية لاتعوق عمليه حفظ السلام : من أهم النتائج التى كشفت عنها هذه الدراسة أن المهنية العسكرية بين فصائل الضباط قد ساهمت فى التوافق مع النموذج الأمنى للقوات الدولية بدلا من ان تعوقه اذ كان من المتوقع أن يعمل التحفظ السياسى والتحفظ الاجتماعى السائدان فى القوات المسلحة الحديثة كما ظهرا بين فصائل الضباط فى قبرص ضد معايير قوات حفظ السلام ولكن النتائج اثبتت

عكس ذلك فقد أنجزت هذه القوات مهمتها على الرغم من الأشياء من القيود المفروضة على استخدام القوة . ولهذا يكون من الخطأ أن نتصور أن متطلبات حفظ السلام تناقض المهنة العسكرية .

٦ ــ العامل القومى والخدمة فى قوات حفظ السلام : ــ كان ابرز ما كشفت عنه هذه الدراسة هو اتجاه افراد هذه القوات الى المحافظة على الولاء القومى لبلادهم . وبهذا يكون من غير الممكن أن ننظر الى المهنة العسكرية فى هذه القوات على أنها شكل جديد من الجيوش غير القومية . وبالاضافة الى ذلك كانت هناك ميول واضحة نحو اعادة تأكيد الاتجاهات العسكرية اثناء الأحتفالات والطقوس التى كانوا يقومون بها .

كما يمكن أن تكون الخدمة فى هذه القوات وما تتضمنه من تعاون عسكرى عالمى عاملا من العوامل التى تعطى تبريرا لأهمية النسق العسكرى فى مواجهة هؤلاء الذين يعارضونه فى الداخل .

رابعا : قضايا الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح :

(Janowitz, 1975, pp. 298–312)

SOCIOLOGY OF ARMS CONTROL AND DISARMAMENT

تساءل جانوتز فى مقال له بعنوان « البحوث السوسيولوجية فى ميدان الرقابة على الأسلحة » عن مدى التقدم الذى حققه البحث السوسيولوجى تجاه مشاكل الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح واوضح ان الاجابة على هذا السؤال لا يمكن تحديدها بدقة طالما أن البحوث الأساسية فى ميادين الحرب والسلام لم تكن محط اهتمام علماء الاجتماع .

ويمكن تلخيص العوامل التى أدت الى عدم فاعلية جهود العلماء الأجتماعيين فى هذا الميدان كالآتى : ــ

١ ــ عدم اهتمام العلماء الاجتماعيين بتحليل الاحداث العسكرية والسياسية الماضية التى كان لها أثر كبير على القضايا السياسية المعاصرة .

٣ ــ عدم توافر امكانيات نشر نتائج البحوث الاجتماعية فى هذا الميدان او تقييم النتائج والتحذيرات التى كانت تصدر من العلماء الاجتماعيين .

٣ ــ ان معظم نظريات نزع السلاح والعلاقات الدولية كانت متخمة بتنبؤات ذاتية اعاقت السياسات الايجابية والفعل السياسى البناء .

٤ ــ ان كثيرا من البحوث التى اجريت تحت اسم « العلوم السلوكية » كانت سطحية وغير دقيقة .

٥ ــ ان البيروقراطية الحكومية والضغوط السياسية ادت الى عدم ظهور بحوث العلماء الاجتماعيين بالكفاءة المطلوبة .

ورغم هذا القصور فقد كانت هناك جهود فى ميدان الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح عكست تأثير البحوث السوسيولوجية هى : ــ

(أ) بحوث المؤسسات التى كانت تهتم بموقف الرأى العام من القضايا الدولية والمقترحات الخاصة بنزع السلاح .

(ب) الاتفاقيات الدولية التى ضمت كلا من الولايات المتحدة ودولا اخرى وكان هدفها منع صراع التسلح النووى والتقليل من احتمالات التهديد بالحرب النووية المفاجئة .

(جـ) المفاوضات الخاصة بانشاء منطقة خالية من السلاح النووى واتفاقات منع اختبارت الغبار النووى ووضع الأسلحة النووية فى اماكن بعيده او فى قاع المحيط وكذلك اتفاقيات الاشراف الدولى على انتشار الأسلحة النووية .

(د) جهود انشاء الخط الساخن لمنع الحرب النووية .

وقد يكون هناك تصور بعدم وجود علاقه بين بحوث العلوم الاجتماعيه وبين هذه الخطوات لكن آثار هذه البحوث يمكن اجمالها فيما يلى .

١ ــ ساهمت هذه البحوث فى تجنب المآزق التى لم يمكن توقعها عند التحرك نحو هذه الخطوات .

٢ ــ قدمت هذه البحوث الامدادات والمعلومات والوثائق التى ساهمت فى عمل الرسميين وصانعى القرار والمفاوضين .

٣ ــ استخدم العلماء الاجتماعيون مكانتهم فى الضغط من اجل اتباع سياسات مناسبة فى ميادين متعددة تتعلق بالرقابة على الأسلحة ونزع السلاح .

٤ ــ ساهم العلماء الاجتماعيون الأمريكيون فى اصدار التشريع الفيدرالى الذى أنشئت بمقتضاه هيئة الطاقة الذرية الأمريكية والذى ضمن أن يكون نمو الطاقة النووية وبحوثها تحت اشراف علماء مدنيين .

٥ ــ ساهم العلماء الاجتماعيون مع العلماء الآخرين فى اصدار مجلة الذرة الأمريكية التى كانت احدى الوسائل الفعالة فى استمرار النقاش حول قضايا الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح .

٦ ــ قام العلماء الاجتماعيون الأمريكيون بالتعاون مع العلماء الاجتماعيين الأسكندنافيين بالاتصال بالعلماء السوفييت للقيام بجهود مشتركة فى هذا الميدان مما ادى الى واقعية اكثر فى اسلوب المفاوضات .

ويرى جانوتز فى تحليله للاتجاهات الحديثة المحتملة للجهود السوسيولوجية فى ميدان الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح ان هناك حاجة لبحوث مستمرة فى هذا الميدان . وان النظرة الفاحصة لجهود الخمس والعشرين سنة الماضية والى توقعات الخمس أو العشر سنوات القادمة يكشف عن الآتى :

١ ــ انه لابد من الاهتمام بوجه خاص باعادة صياغة المفاهيم المتعلقة بالدراسات فى هذا الميدان وبالسمات الاساسية المتغيرة للنظام العالمى وبقيود استخدام القوة والظروف والمؤسسات التى يمكن عن طريقها زيادة هذه القيود .

٢ ــ لأبد من أن يعمل المنظور السوسيولوجى على أحداث تحولات

أساسية فى مفاهيمة لمواجهة الحقائق المتغيرة لعالم يواجه بحرب نووية ذات تدمير شامل وعلى السوسيولوجيين لتحقيق ذلك — اجراء البحوث المستمرة واثارة المناقشات فى هذا الصدد .

٣ — انه لابد للسوسيولوجيين بجانب الاهتمام بدراسة وتحليل الجماعات الصغيرة الأتجاه الى دراسة وتحليل التنظيمات الدولية واعادة التصور النظرى للعالم كوحدة اجتماعية .

٤ — يجب أن يوجه السوسيولوجيون اهتمامهم ايضا الى دراسة التحولات الأساسية فى دور القوة داخل الدول وفيما بينها وبين الدول الكبرى .

٥ — كما يجب ايضا ان ينظر الى العالم المتغير كمحتوى سوسيولوجى من الزوايا الآتية : —

(أ) التحليل الايكولوجى والاتفاق على التسلح من منظور عالمى .

(ب) دراسة السلوك السياسى من المنظور المقارن .

(ج) الاهتمام بدراسة البعد الاجتماعى والنفسى فى ميدان الرقابة على الأسلحة وخاصة دراسة العمليات الأجتماعية والنفسية التى تعمل خلال فترة التوتر والأزمات والتى تكون فى كثير من الاحيان حاجزا يقف فى وجه التغير الأجتماعى المخطط .

(د) يجب الا يكتفى السوسيولوجيون بدراسة الأدوار السياسية للقوى النووية العظمى بل يجب عليهم استقراء الاتجاهات القائمة وحساب دور القوى السياسية الأقل قوه . وهذا يعنى ضرورة توجيه الاهتمام لقدرة الدول الصغيرة على معارضة القوى الكبرى والتى تمثل اتجاها متزايدا له شأنه فى العلاقات الدولية ، فزيادة احتمالات التدمير النووى لا تعنى قدرة الدول العظمى على فرض ارادتها على المجتمع العالمى وذلك لان التغيرات فى المجتمع الدولى العالمى تزيد من القيود المفروضة

على هذه الدول لاستثمار آثار الهجوم النووى المفترض هـذا بالأضافة الى قدرة الدول الصغيرة على تحديها ومواجهتها .

(هـ) يجب أن تزيد البحوث السوسيولوجية من اهتمامها بدراسة تنظيمات الصراع الدولى .

خامسا : قضايا تجنيد المراة :

لاحظ السوسيولوجيون أن هناك استخداما متزايا للمراة فى القطاع العسكرى فى دول العالم ، خاصة بعد اتجاه بعضها الى نظام التجنيد التطوعى وما صاحبه من نمو للاسلحة النووية وتغير فى السياسة الدفاعية وانفراج العلاقات الدولية وكان لابد من مقابلة الاحتياجات فى القوة العسكرية البشرية مما حدا بالكثير من دول العالم الى الاعتماد على المراة لتوفير هذه الأحتياجات . وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا من أكثر دول العالم انتفاعا بالمراة ــ فى هذا المجال ــ حيث تبلغ نسبتها فى الولايات المتحدة ٥ر٢ ٪ من القوة العسكرية وفى بريطانيا ٣ر٤ ٪ .
(Goldman, 1974, p. 1)

ويوضح الجدول الآتى اعداد ونسب قوة المراة بالنسبة للقوة العسكرية الكلية فى بعض دول العالم فى عام ١٩٧٦ .

الدولة	القوة العسكرية		نسبة المرأة للقوة الكلية
	القوة الكلية	عدد النساء	
استراليا	٣٥٠ ر ٦٩	٣ر٥٠٠	٥ ٪
كندا	٩٠٠ ر ٧٧	٣ر٤٥٠	٤ر٤ ٪
الدانمرك	٧٠٠ ر ٣٤	٥٥٠ ر —	١ر٦ ٪
المانيا الغربية	٠٠٠ ر ٤٩٥	٠٠٠ —	٠٠٠ ٠٠٠
اسرائيل	٥٠٠ ١٥٨	٨ ٠٠٠	٥ ٪
اليابان	٠٠٠ ٢٣٥	٣ ٣٠٠	١ ٪
النرويج	٠٠٠ ٠٣٩	١ ٢٥٠	٣ر٢ ٪
البرتغال	٨٠٠ ٠٥٩	٠ ٠٠٠	—
تركيا	٠٠٠ ٤٨٠	٠ ١٠٠	اقل من ١ ٪
الولايات المتحدة	٧٠٠ ٢ر٠٨٦	١٠٨ ٨٠٠	٥ر٢ ٪
بلجيكا	٣٠٠ ٨٨	٠ ٦٠٠	اقل من ٣ ٪
تايوان	٠٠٠ ٤٧٠	١٢ ٥٠٠	٥ر٧ ٪
فرنسا	٩٠٠ ٥١٢	٨ ٥٥٠	١ر٧ ٪
اليونان	٥٠٠ ١١٩	٠ ٠٠٠	—
نيوزيلنده	٦٠٠ ١٢	٠ ٧٥٠	٥ر٨ ٪
الفلبين	٠٠٠ ٧٨	٠ ٤٥٠	اقل من ١ ٪
روسيا	٠٠٠ ٤ر٤١٠	١٠ ٠٠٠	اقل من ١ ٪
بريطانيا	١٥٠ ٣٤٤	١٤ ٧٠٠	٤ر٣ ٪
يوغسلافيا	٠٠٠ ٢٥٠	٢ ٦٠٠	١ ٪

وكان طبيعيا أن يهتم السوسيولوجيون بدراسة القضايا الاجتماعية التى يثيرها التحاق المرأة بالقوات المسلحة وقد تعرض الباحث هنا لأهم هذه القضايا حيث لم تتوفر لديه البيانات التفصيليه عن نتائج هذه الدراسات وهذه القضايا هى : ـ

١ ـ ما الذى يمكن أن تجنيه المرأة من التحاقها بالقوات المسلحة ؟

٢ ـ كيف تنظر القوات المسلحة لدور المرأة فيها ؟

٣ ـ كيف ينظر المجتمع لدور المرأة فى القوات المسلحة ؟

٤ ـ ما مدى كفاءة المرأة التى يمكن أن تستفيد منها القوات المسلحة ؟

٥ ـ ما هى درجة تأثير التوسع فى الانتفاع باستخدام المرأة على قدرة الوحدات العسكرية وكفاءتها ؟

٦ ـ ما هى آثار تجنيد المرأة على الميزانية العسكرية والتكاليف التى تتحملها الميزانية بسبب تجنيدها ؟

ويتضح من هذا العرض أن اهتمام السوسيولوجيين منصب على دراسة كيفية تحقيق التوازن بين القوى الأجتماعية وعوامل الأمن القومى من جراء تجنيد المرأة بالقوات المسلحة . (Binkin, 1977, p. 3)